

تسلم السعودية الملف الأمني في عدن يثبت اتفاق الرياض

عودة القوات الإماراتية بعد نهاية مهامها في تأمين المدينة

الإخوان يحاولون الركوب على احتجاجات سقطرى

تشاورى من مدينة عتق مركز محافظة شبوة، هجوماً غير مسبوق على السعودية والإمارات وتوعد باستمرار خيار القوة في مواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي واصفاً اتفاق الرياض بأنه مكافاة للانقلابيين المتطرفين.

وأشار مراقبون سياسيون يمنيون إلى أن محاصرة الشرعية والتحالف العربي للتيار الموالي لقطر، والذي عمل خلال السنوات الماضية على محاولة تفكيك التحالف واختلاق الأزمات الداخلية مع المكونات اليمنية الأخرى المنخرطة في معسكر مواجهة الحوثي، هي الخطوة الأولى التي ستكشف عن مدى الجدية في تنفيذ اتفاق الرياض.

وأشاروا إلى أن عدم السماح بالانقراض على الاتفاق من داخله أو التساهل مع محاولات تشويه هذا المنجز السياسي الكبير الذي تقف خلفه السعودية، ووقف مسلسل الاستهداف الإعلامي للأطراف الموقعة عليه أو الداعمة له في التحالف العربي من أهم الاستحقاقات التي ينبغي استيعابها لإنجاح الاتفاق.

ويؤكد هؤلاء أن سحب صفة الشرعية الممنوحة لقيادات الشرعية في الدوحة ومسقط واسطنبول والتي تبتنى أجندة معادية للتحالف العربي ستكون الخطوة الأولى نحو محاصرة الخلافات المستشرية في المعسكر المناوئ للانقلاب الحوثي وتوجيه الإمكانيات نحو مواجهة المشروع الإيراني في اليمن.

ويتضمن اتفاق الرياض عودة الحكومة الحالية إلى عدن، والشروع في دمج كافة التشكيلات العسكرية في إطار وزارتي الدفاع والداخلية، وتشكيل حكومة كفءة سياسية بمشاركة المجلس الانتقالي، فضلاً عن ترتيبات عسكرية وأمنية.

وتعيد مضمين الاتفاق التوازن إلى مؤسسات الشرعية وتحصد من تغول بعض الأطراف، حيث ستخضع القرارات للتوافق ومشاركة كافة المكونات والأطراف الفاعلة في معسكر الشرعية الذي سيستوعب لقرى أخرى فاعلة كانت خارج معادلة القرار نتيجة استعواز جزاء الإصلاح على القرار السياسي بمشاركة شخصيات نافذة مقربة من مؤسسة الرئاسة.

عدن - وصف مراقبون يمنيون محاولة الشرعية اليمنية وحزب الإصلاح وتوظيف المظاهرات التي شهدتها محافظة أرخبيل سقطرى المطالبة بإقالة المحافظ وتحسين الخدمات بأنه مؤشر على توجهات تلك الأطراف في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق الرياض الذي أكدت مصادر خاصة لـ "العرب" التوقيع عليه الخميس بحضور إقليمي ودولي وأممي رفيع المستوى.

وأشارت مصادر محلية من محافظة سقطرى لـ "العرب" أيضاً أن مسيرات شعبية حاشدة واعتصامات أمام الدوائر الحكومية في مدينة حديبو مركز المحافظة وعدد من المناطق الأخرى طالبت الحكومة اليمنية بإقالة المحافظ رمزي محروس الذي يعمل وفقاً لأهالي الجزيرة على عرقلة الجهود التنموية والوقوف خلف انهيار الخدمات وافتعال الأزمات مع المنظمات الإنسانية والإغاثية في محاولة لخدمة الأجندة الإخوانية المعادية للتحالف العربي ودولة الإمارات على وجه الخصوص.

ويأتي هذا التحرك في سقطرى، بعد قرار اتخذته محافظها، رمزي محروس، بقضي بمنع دخول الإخوان إلى الجزيرة، دون تأشيرة دخول من الجهات الرسمية.

وأفاد مصدر أمني، بأن قوات عسكرية تابعة للحكومة الشرعية، تتواجد أمام وحول ديوان المحافظة، تحسباً لأي خطوات تصعيدية.

وتكرر المصدر بأن المحافظ رمزي محروس، عقد بالترزامن مع هذه الأحداث، اجتماعاً استثنائياً باللجنة الأمنية في المحافظة، للتعامل مع الوضع الحالي، فيما يروج الجناح الإخواني إلى أن الاحتجاجات المطالبة وغير المنتهية بداية لتمررد جديد يقوده الانتقالي على السلطة المحلية.

وأدلت قيادات بارزة في الشرعية وأخرى في حزب الإصلاح وناشطون من التيار الموالي لقطر بتصريحات متشنجة تجاه الاتفاق والتحالف العربي، كشفت عن خشية هذه القوى من خسارة مكتسباتها التي راكمتها في مؤسسات الحكومة اليمنية خلال السنوات الماضية.

وشن وزير الداخلية في الحكومة اليمنية، أحمد المسيري، في لقاء



مسار السلام يستدعي تأمين المكاسب

وأضافت أن القوات الإماراتية والسعودية وبعد تحرير عدن عملت على تأمينها عسكرياً وتثبيت الاستقرار، وملاحقة فلول الإرهابيين، والقضاء على كافة بؤر التهديد الأمني، بحيث تمكنت من نشر الأمن وتعزيزه في مختلف أرجاء محافظة عدن وتمكين القوات اليمنية من خلال تأهيلها وتدريبها وتسليحها بالشكل الذي يمكنها من القيام بواجباتها العسكرية في مرحلة التسليم.

وقد نال عن مرحلة التمكين وجود قوات يمنية عالية التدريب وقادرة على تثبيت الاستقرار ومسك الأرض بطريقة عسكرية احترافية.

وأكدت القيادة العامة أن القوات الإماراتية ستواصل حربها على التنظيمات الإرهابية في المحافظات اليمنية الجنوبية والمناطق الأخرى.

وكانت الإرادة القوية للتحالف العربي بقيادة السعودية في إنجاح الحوار بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي جعلته يتخطى العوائق الكبيرة التي واجهته، ليغضى إلى اتفاق بالغ الأهمية في إنهاء الخلافات داخل المعسكر المضاد للحوثيين وتوحيد الجهود في مواجهة المشروع الإيراني الذي يحملونه، على أن يظل تطبيق الاتفاق على أرض الواقع بحاجة إلى الإرادة ذاتها لحمايته من العراقيل التي يتوقع أن تضعها في طريقه العناصر الإخوانية المخترقة للشرعية اليمنية.

ودعم الشعب اليمني بكافة مكوناته وحكومته الشرعية.

وأشادت "بكل الجهود التي بذلتها القوات كافة وفي مقدمتها القوات الإماراتية وأسهمت في نجاح الخطط المعدة لتنفيذ المهام العملياتية".

وأيضاً، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية عودة قواتها العاملة في محافظة عدن باليمن، بعد إنجازها مهامها العسكرية المتمثلة بتحرير عدن وتأمينها وتسليمها للقوات السعودية واليمنية.

وقالت القيادة في بيان أصدرته الأربعاء إن عملية تسليم عدن إلى القوات السعودية واليمنية تمت بمسؤولية ووفقاً لإستراتيجية عسكرية ممتنجة، لضمان المحافظة على الإنجازات العسكرية المحققة، وقد انتهت عملية التسليم بنجاح تام.

وأوضحت القيادة العامة أن القوات الإماراتية العائدة من عدن أتمت مهامها العسكرية بنجاح كبير حيث قامت بتحرير مدينة عدن من الحوثيين والتنظيمات الإرهابية بتاريخ 17 يوليو 2015، لتنتقل بعد ذلك من المدينة للعمليات العسكرية التي قامت بها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وأثمرت تحرير العديد من المناطق والأراضي اليمنية من الانقلاب الحوثي ومنع التغلغل الإيراني الهادف إلى السيطرة على الدولة اليمنية.

وفي أغسطس الماضي، اندلعت معارك عسكرية بين قوات الحكومة الشرعية، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، أفضت إلى سيطرة الأخير على عدن، وبعض المحافظات القريبة منها.

ويأتي وصول القوات السعودية إلى عدن، قبيل الإعلان رسمياً عن اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية و"الانتقالي الجنوبي"، الذي يتم توقيعه الخميس في السعودية.

ويضمن الاتفاق عودة الحكومة الحالية إلى عدن، والشروع في دمج كافة التشكيلات العسكرية في إطار وزارتي الدفاع والداخلية، وتشكيل حكومة كفءة سياسية بمشاركة المجلس الانتقالي، فضلاً عن ترتيبات عسكرية وأمنية.

وتذكرت قيادة تحالف دعم الشرعية، الأحد في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية "واس"، أن إعادة تموضع قوات التحالف في عدن تأتي "في إطار الجهود المستمرة لتنسيق خطط العمليات العسكرية والأمنية في اليمن وتعزيز الجهود الإنسانية والإغاثية، إضافة إلى تعزيز الجهود لتأمين الممرات المائية المتاخمة للسواحل اليمنية عموماً، ومكافحة الإرهاب على كامل الأراضي اليمنية".

وأكدت القيادة استمرار جهودها "لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن

يعكس تسلّم القوات السعودية الملف الأمني والعسكري في محافظة عدن بدء دخول اتفاق الرياض بين الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي حيز التنفيذ قبل التوقيع عليه رسمياً الخميس في السعودية، ليتخطى بذلك العراقيل التي حاولت جهات إخوانية من داخل معسكر الشرعية وضعها أمامه حماية لمصالحها وتنفيذاً لأجندات الدول التي تقف وراءها.

عدن - وصلت إلى العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، دفعة ثانية من القوات العسكرية السعودية، في إطار عملية التبادل التي جرت مؤخراً بين المملكة والإمارات، شريكها في التحالف العربي، فيما أعلنت الأربعة القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية عودة قواتها العاملة في عدن، بعد إنجازها مهامها العسكرية المتمثلة في تأمينها وتسليمها للقوات السعودية.

وفجر الثلاثاء، وصلت إلى ميناء الحاويات في مدينة المعلا بمحافظة عدن، سفينة كبيرة على متنها مئات الجنود والضباط السعوديين، وعشرات المدرعات والمعدات العسكرية الحديثة.

وقال مصدر محلي لـ "العرب"، إن الدفعة الثانية من القوات السعودية، بينها أيضاً قوات بحرينية، وصلت إلى ميناء المدينة في إطار عملية الترميم المتفق عليها مؤخراً بين المملكة والإمارات.

وأضاف ذات المصدر أن أرتال القوة العسكرية اتجهت فور وصولها، إلى مقر التحالف العربي بمدينة البريقة غرب عدن.

وتضمن الاتفاق عودة الحكومة الحالية إلى عدن، والشروع في دمج كافة التشكيلات العسكرية في إطار وزارتي الدفاع والداخلية، وتشكيل حكومة كفءة سياسية بمشاركة المجلس الانتقالي، فضلاً عن ترتيبات عسكرية وأمنية.

وتذكرت قيادة تحالف دعم الشرعية، الأحد في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية "واس"، أن إعادة تموضع قوات التحالف في عدن تأتي "في إطار الجهود المستمرة لتنسيق خطط العمليات العسكرية والأمنية في اليمن وتعزيز الجهود الإنسانية والإغاثية، إضافة إلى تعزيز الجهود لتأمين الممرات المائية المتاخمة للسواحل اليمنية عموماً، ومكافحة الإرهاب على كامل الأراضي اليمنية".

تسليم عدن إلى القوات السعودية تم بمسؤولية ووفقاً لإستراتيجية ممتنجة لضمان المحافظة على المكاسب والإنجازات العسكرية المحققة

والأسبوع الماضي، سحبت الإمارات أسلحتها ومعداتها العسكرية من مقر التحالف بمدينة البريقة، عقب اتفاق على تولي السعودية الملف الأمني والعسكري في عدن.

وقبل ذلك، انتشرت قوات سعودية في بعض المواقع الإستراتيجية المهمة، بينها مطار عدن الدولي، وقصر معاشيق، وميناء المدينة.

وتضمن الاتفاق عودة الحكومة الحالية إلى عدن، والشروع في دمج كافة التشكيلات العسكرية في إطار وزارتي الدفاع والداخلية، وتشكيل حكومة كفءة سياسية بمشاركة المجلس الانتقالي، فضلاً عن ترتيبات عسكرية وأمنية.

وتذكرت قيادة تحالف دعم الشرعية، الأحد في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية "واس"، أن إعادة تموضع قوات التحالف في عدن تأتي "في إطار الجهود المستمرة لتنسيق خطط العمليات العسكرية والأمنية في اليمن تعزيز الجهود الإنسانية والإغاثية، إضافة إلى تعزيز الجهود لتأمين الممرات المائية المتاخمة للسواحل اليمنية عموماً، ومكافحة الإرهاب على كامل الأراضي اليمنية".

كيانات تدعم الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب

والشطن - أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، الأربعاء، أن الولايات المتحدة ودول الخليج الست، أدرجت 22 كياناً وسنة أشخاص تدعم من الحرس الثوري الإيراني وجماعة حزب الله اللبناني على قائمة الإرهاب.

وأضافت الوزارة، في بيان، أن "الدول السبع، وهي أعضاء في مركز استهداف تمويل الإرهاب (تأسس في الرياض عام 2017)، صنفت على نحو مشترك الأهداف ال28 على تلك القائمة لانتمائها لشبكات حزب الله الإيراني الداعمة للإرهاب".

وأوضح أن هذا "الإجراء هو أكبر تصنيف مشترك منذ تأسيس المركز، وركز على كيانات تدعم الحرس الثوري الإيراني وكلاء إيران في المنطقة، ومنها حزب الله الإيراني".

وتابع "العديد من الكيانات المستهدفة توفر الدعم المالي لقوات الباسيج، وهي قوة شبه عسكرية تابعة للحرس الثوري الإيراني، والتي طالما استخدمها النظام الإيراني لتجنيد المقاتلين وتدريبهم، وفي تنفيذ الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة".

واعتبرت الوزارة الأميركية أن "الإعلان عن هذا التصنيف من جانب مركز استهداف تمويل الإرهاب يعد جهداً فعالاً لتوسيع وتعزيز التعاون بين الدول السبع

بصورة مختلفة، وسنضع أرقامها في يد كل مواطن".

ويقول خبراء إن البرنامج الطموح الذي أعلن عنه الرزان لإنعاش الاقتصاد لن يكون تنفيذه سهلاً خاصة على مستوى زيادة الرواتب والأجور، وخلو الموازنة من زيادات ضريبية ذلك أن وضع البلاد لا يحتمل، كما أن الأردن مرتبط باتفاقيات مع صندوق النقد الدولي الذي من المرجح أن يرفض الخيارين على السواء.

ويشير هؤلاء إلى أن الأردن يعاني لدوافع عدة بعضها سياسية، من تراجع الدعم الدولي، وبالتالي فإن هذا البرنامج قد لا يتعدى أن يكون مجرد مسكن للمواطن الأردني.

وسبق أن شهد الأردن قبل أكثر من عام مظاهرات غير مسبوقه انضمت إليها مختلف شرائح المجتمع الأردني، وشاركت فيها للمرة الأولى فعاليات نقابية واقتصادية، على خلفية تعديل قانون الضريبة على الدخل.

ومع تنامي حالة الاحتقان، تتداول أوساط سياسية خلف الكواليس حديثاً عن مخاوف جدية من أن يشكّل الحراك في العراق ولبنان حافزاً قوياً للاردنيين للخروج مجدداً إلى الشارع والذي في حال حصل لن يكون كالسابق.

العاقل الأردني يبحث في الكويت والسعودية عن جرة دعم إضافية

في اجتماعات مجلس الوزراء، في انعكاس للقلق الذي يعتريه من مسار الوضع الاقتصادي معطوفاً على الجو العاصف في المنطقة.

وأعلن رئيس الوزراء عمر الرزاز خلال جلسة عقدت الأحد في المركز الثقافي الملكي وشارك فيها عدد من الوزراء عن برنامج "متكامل" لتحفيز الاقتصاد قائم على أربعة محاور وهي: تنشيط الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار والإصلاح الإداري والمالية العامة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وتحسين جودة الخدمات.

وتعهد رئيس الوزراء الجديد بسحب مشروع قانون ضريبة الدخل المتبر للجلد.

ويعيش الأردن حالة استنفار وسط مخاوف من انتقال عدوى الاحتجاجات في لبنان والعراق إليه، في ظل وجود قواسم مشتركة بين الدول الثلاث وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية وانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية.

ويشهد كل من العراق ولبنان موجة احتجاجات غير مسبوقه، على خلفية تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وعلى خلاف المرات السابقة، لم تقتصر المسيرات في هذين البلدين على المطالبة بإصلاح اقتصادي بقدر ما ركزت على تغيير النظام السياسي، وهذا مدعاة قلق كبير بالنسبة للعاقل الأردني الملك عبدالله الثاني.

وتحاول الحكومة الأردنية استباق أي هبة شعبية من خلال طرح خطط لتحفيز الاقتصاد الوطني في ظل استمرار نزيف مالية الدولة وارتفاع المديونية إلى 42 مليار دولار، وتزايد معدلات البطالة إلى أكثر من 19 بالمئة وهو ما بات يشكل كابوساً حقيقياً يورق أصحاب القرار في المملكة.

وجاء هذا التمشي بامر من الملك عبدالله الثاني الذي بات كثير الحضور

العاقل الأردني يبحث في الكويت والسعودية عن جرة دعم إضافية

وتعهد رئيس الوزراء الجديد بسحب مشروع قانون ضريبة الدخل المتبر للجلد.

ويعيش الأردن حالة استنفار وسط مخاوف من انتقال عدوى الاحتجاجات في لبنان والعراق إليه، في ظل وجود قواسم مشتركة بين الدول الثلاث وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية وانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية.

ويشهد كل من العراق ولبنان موجة احتجاجات غير مسبوقه، على خلفية تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وعلى خلاف المرات السابقة، لم تقتصر المسيرات في هذين البلدين على المطالبة بإصلاح اقتصادي بقدر ما ركزت على تغيير النظام السياسي، وهذا مدعاة قلق كبير بالنسبة للعاقل الأردني الملك عبدالله الثاني.

وتحاول الحكومة الأردنية استباق أي هبة شعبية من خلال طرح خطط لتحفيز الاقتصاد الوطني في ظل استمرار نزيف مالية الدولة وارتفاع المديونية إلى 42 مليار دولار، وتزايد معدلات البطالة إلى أكثر من 19 بالمئة وهو ما بات يشكل كابوساً حقيقياً يورق أصحاب القرار في المملكة.

وجاء هذا التمشي بامر من الملك عبدالله الثاني الذي بات كثير الحضور

تحصل الأردن في يونيو 2018 على حزمة مساعدات بقيمة 2.5 مليار دولار قدمتها السعودية والكويت والإمارات اندلاع احتجاجات

وتحصل الأردن في يونيو 2018 على حزمة مساعدات بقيمة 2.5 مليار دولار قدمتها السعودية والكويت والإمارات وذلك بعد أن أدت إجراءات تقشفية إلى اندلاع موجة احتجاجات أدت إلى استقالة الحكومة.

وأدت الاحتجاجات في الأردن إلى استقالة حكومة هاني الملقي وتكليف عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة.

وتحصل الأردن في يونيو 2018 على حزمة مساعدات بقيمة 2.5 مليار دولار قدمتها السعودية والكويت والإمارات وذلك بعد أن أدت إجراءات تقشفية إلى اندلاع موجة احتجاجات أدت إلى استقالة الحكومة.

وأدت الاحتجاجات في الأردن إلى استقالة حكومة هاني الملقي وتكليف عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة.